

فأحرزها إذا كان فيه فعل مثل جئتك لستور وجئتك للعسل  
 كما نشأ فعل الفعل الاصطلاح من كونه عن شبه الفعل والمراد الزمان  
 على الحدوث فيستعمل أيضا إذا خارج عن الزمان كما الصلبان فان فعلها فان  
 ولقد وشهدوا يعطهم كون ذلك الفعل فعل غير الجواب قول ومقادير  
 ذلك الفعل له أي للفعل المعلل عطف على الفاعل لا على فاعله  
 في الوجود بان يجتهد زمان أحدهما بعضا من الآخر كقوت عن الحرب  
 جينا فان زمان القعود بعض زمان الجيوش وشهدت الحرب ليقاع  
 الصلح فان زمان ايقاع الصلح بعض زمان القتود ثم إن المراد بالمقارنة  
 في الوجود العزم في نفس الأمر وفي قصد المنكلم فقط فيصير المثال الأخير  
 وان يوقع الصلح فالمقارنة الخارجية ليست لبسط بل يكتفي بالمقارنة  
 في القصد وإنما اشترط هذه الشرط لئلا يهين يشبه المصدر فتعلق  
 بلا واسطة لتعلق المصدر بنحوه ما لا الخلل واحدها وليست  
 التنكير كان الغالب في المحرور والتعريف فخرت زيدا وما لا يبقا  
 لا ذب عليه فاعل الضرب والتأديب هو المنكلم وزمانها واحد والضرب  
 وسبب للتأديب كالتسميم والتبجيح وغير ذلك ثم الرضوض ان يقال  
 الضرب هو التأديب وقال الفاضل العوام فيه نظر لان التأديب  
 متصل الأديب وما يليق بالشخص والضرب هو الوسيلة كالتسميم

وغيره

وغيره بخلاف كبرت لا كملت بإضافة إلى الفاعل لعمد الآن فان الفاعل  
وجئتك اليوم لوعدي بذلك المس لعمد المقارنة في الوجود في كاهن  
 الموضعي للمفعول فيه والمفعول له المذكورين أو الحرف الجازي بالتبني المجور  
 على أنه مفعول فيه أو مفعول له كأنهما كانا منصوبين المحل العمل المجاز في لفظ  
 فلما حرف الجازي أظهر التبني الذي في المحل بعزم هذا التبني اللفظي  
 وغيره في في لري لأنه معرب عند الرضي فصبه تفخري وإن أذا انصب بها فعل  
 لكن انقل من المحل إلى المحل القريب له وال المجرب ان لم يكن التبني على  
 ويرفع ان كان نائبه يعني لا يبق مجرورا لا قباسا ولا شذوذ بل اتفاق  
 وظاهر عبارة أنها بفعال نائب الفاعل وقد حقق الرضي ان المفعول له  
 لا يقع مطلقا وعليه ظاهر كلام ابن الحاجب فعلا هذا فكلام المصنف في  
 ولا وتوحي وأما المفعول فيه فقد اختلف في لزوم الظرفية قال بعضهم  
 لا يقع كالمصدر المؤكدة فغضب مع زيدا بسمه إلى ضربه المصدر وتجرب لص  
 في الامتحان ومنهم من يجوز مع بقاء نغيبه بقا على ما عليه في أكثر الاستعمال  
 وعليه قولهم ان نغص في المفعول مع نائب الفاعل وقدم عليه قراءة  
 لقرن قطع بتركيب التبني والرفع وتقر بجمع بانه فاعل على كالأول التقييم  
 فاطا وقلام المصنف هذا الكتاب محمول عليه ووجه عدم وقوع المفعول له  
 وقوع المفعول فيه ان التبني علامة قصد العلية والظرفية ولو فات